International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 180-209

The Role of Expatriates' Remittances in Supporting the Sudanese Economy

Dr. HOWYDA ELTAHIR HASSAN TAHA, Dr. ABDELRAHMAN MANOFAL GORASHI MUSA

North Kordofan College — El obied - Sudan

Abstract *: This study examines the role of remittances from Sudanese expatriates in supporting Sudan's economy during 2019–2023. The findings indicate that remittances serve as a vital support for Sudanese households amid economic crises and political instability, yet they have not become an effective driver of economic growth due to reliance on the parallel market, weak domestic production, and currency depreciation. Although remittances provided significant support for household consumption and partially mitigated the balance of payments deficit, their overall economic impact remained limited. The study emphasizes the need for comprehensive economic policies that integrate remittances into formal channels, direct part of them toward investment, improve the business environment, and strengthen productive sectors, transforming remittances from mere consumption support into a catalyst for sustainable economic growth.*

Keywords: Remittances –Sudanese expatriates – Household consumption – Parallel market –Investment and development – Economic and political stability

دور التحويلات المالية للمغتربين في دعم الاقتصاد السوداني

د. هويدا الطاهر حسن طه - كلية شمال كردفان - الابيض - السودان
د./ عبد الرحمن منوفلي قرشي - كلية شمال كردفان - الابيض - السودان

المستخلص :

تتناول هذه الدراسة دور التحويلات المالية للمغتربين في دعم الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2019–2023. وتشير النتائج إلى أن هذه التحويلات تشكل دعامة أساسية للأسر السودانية في ظل الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، لكنها لم تتحول إلى محرك فعّال للنمو الاقتصادي بسبب الاعتماد على السوق الموازي، وضعف الإنتاج المحلي، وتدهور سعر الصرف. ورغم أن التحويلات وفرت دعمًا مهمًا للاستهلاك الأسري وقللت جزئيًا عجز ميزان المدفوعات، إلا أن أثرها الاقتصادي الكلي ظل محدودًا. وتشدد الدراسة على ضرورة تبني سياسات اقتصادية شاملة تهدف إلى دمج التحويلات في القنوات الرسمية، وتوجيه جزء منها للاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، وتقوية القطاعات الإنتاجية، لتحويلها من دعم استهلاكي إلى محفز للنمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية:التحويلات المالية –المغتربون السودانيون –الاستهلاك الأسري –السوق الموازي – الاستثمار والتنمية – الاستقرار الاقتصادي والسياسي

المقدمة

تُعد التحويلات المالية للعاملين بالخارج من أهم التدفقات المالية الخارجية التي تسهم في دعم الاقتصادات الوطنية، خاصة في الدول النامية. ومع ازدياد حركة الهجرة والاغتراب بحثاً عن فرص العمل، أصبحت تحويلات المغتربين تمثل مورداً مهماً للعملات الأجنبية ومصدراً ثابتاً للدخل القومي، حيث تفوق في بعض الدول حجم الاستثمارات الأجنبية والمساعدات التنموية الخارجية.

يُقصد بالتحويلات المالية للعاملين بالخارج تلك المبالغ النقدية التي يرسلها المغتربون إلى ذويهم أو إلى بلدانهم الأصلية، سواء عبر القنوات الرسمية (كالمصارف وشركات الصرافة) أو القنوات غير الرسمية. وتُسهم هذه التحويلات في تحسين مستويات المعيشة للأسر المستقبِلة، وفي تمويل التعليم والصحة والاستهلاك، كما تساعد على الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد برزت التحويلات في العقود الأخيرة كأحد المصادر المستقرة للنقد الأجنبي مقارنة بالمصادر الأخرى مثل الصادرات أو المساعدات الدولية، إذ تتميز بالاستمرارية حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية أو السياسية، كونها مرتبطة بالعلاقات الأسرية والاجتماعية أكثر من ارتباطها بالدورات الاقتصادية العالمية.

أما على الصعيد الكلي، فإن التحويلات تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتحسين ميزان المدفوعات، فضلاً عن دورها في دعم الاستقرار المالي وتقوية الاحتياطيات النقدية. كما يمكن أن تكون محفزاً مهماً للاستثمار المحلي إذا تم توجيهها نحو مشاريع إنتاجية مدروسة.

وتُعد ظاهرة الاغتراب من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية القديمة المتجددة، إذ يسعى الأفراد إلى الهجرة خارج بلدانهم بسبب دوافع اقتصادية (كالبطالة وضعف الدخل) أو اجتماعية وسياسية. وقد ساهمت هذه الظاهرة في نشوء مجتمعات مغتربة مرتبطة وجدانياً واقتصادياً بأوطانها الأصلية، مما جعل تحويلاتهم المالية تمثل صلة حيوية بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

بعد ارتفاع الاسعار تعد التحويلات المالية للمغتربين أحد أهم المصادر النقدية التي تدعم الاقتصادات الوطنية، خصوصاً في الدول النامية مثل السودان. تلعب هذه التحويلات دوراً رئيسياً في توفير العملات الأجنبية، وتعزيز الاستقرار المالي، ودعم الأسر في الاستهلاك والتعليم والصحة حيث، تمثل تحويلات المغتربين أحد الموارد الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية إذا أُحسن إدارتها واستثمارها. لذلك فإن دراسة هذه التحويلات، وبيان حجمها وآثارها الاقتصادية

والاجتماعية، تمثل خطوة مهمة نحو بناء رؤية وطنية شاملة للاستفادة المثلى من موارد الاغتراب في دعم التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

رغم الأهمية المتزايدة للتحويلات المالية للمغتربين كمصدر مستقر للعملات الأجنبية وداعم للنشاط الاقتصادي، إلا أن السودان لا يزال يعاني من ضعف الاستفادة المثلى من هذه الموارد، إذ تتم معظم التحويلات عبر قنوات غير رسمية، مما يؤدي إلى فقدان جزء كبير من العملات الصعبة خارج الجهاز المصرفي. كما أن غياب السياسات التحفيزية والبنى المالية الحديثة يحدّ من توظيف هذه الموارد في الاستثمار والتنمية.ومن هنا تتلخص **مشكلة البحث** في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور التحويلات المالية للمغتربين في دعم الاقتصاد السوداني، وما العوامل التي تحدّ من توظيفها بشكل فعال في التنمية الاقتصادية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما حجم التحويلات المالية التي يتلقاها السودان من مغتربيه؟
2. ما الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه التحويلات على الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك، والاستثمار؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه استقطاب التحويلات عبر القنوات الرسمية؟
4. ما السياسات الممكنة لتعظيم دور التحويلات في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في السودان؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الاقتصادي للتحويلات المالية للمغتربين السودانيين في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من الأهداف التفصيلية:

1. التعرف على حجم واتجاهات التحويلات المالية للمغتربين السودانيين خلال الفترة الأخيرة (2019–2023)
2. تحليل أثر التحويلات على المؤشرات الاقتصادية **الكلية** مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك، والاستثمار.
3. تحديد العوائق المؤسسية والمصرفية التي تحدّ من تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية.

4. تقديم مقترحات وسياسات عملية لتعظيم الاستفادة من التحويلات المالية في دعم التنمية الاقتصادية في السودان.

ثالثاً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات اقتصادية وتنموية، من أبرزها:

1. الأهمية الاقتصادية للتحويلات :إذ تُعد مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية التي يحتاجها الاقتصاد السوداني لدعم الاستقرار المالي وتقليل عجز ميزان المدفوعات.
2. الأهمية الاجتماعية :لأنها تمثل وسيلة أساسية لتحسين مستوى معيشة الأسر، وتقليل الفقر، وتعزيز الإنفاق على التعليم والصحة.
3. الأهمية التنموية :حيث يمكن توجيه جزء من التحويلات إلى الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو وخلق فرص العمل.
4. الأهمية السياسية والإستراتيجية :إذ يمكن للتحويلات أن تكون أداة لبناء الثقة بين المغتربين والدولة، وتعزيز مشاركتهم في التنمية الوطنية.

رابعاً: فروض البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، يفترض الباحثين الفروض التالية:

1. تؤثر التحويلات المالية إيجاباً على مستوى الاستهلاك المحلي والاستقرار المعيشي للأسر المستفيدة.
2. ضعف القنوات الرسمية للتحويلات وارتفاع رسوم التحويل يحدّان من الاستفادة الكاملة من تحويلات المغتربين.
3. يمكن لتعزيز البيئة المصرفية والتحفيزات المالية أن يزيد من حجم التحويلات الرسمية ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالتحليل الكمي، وذلك من خلال:

1. المنهج الوصفي :لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحويلات المالية ودورها في الاقتصاد الكلي، واستعراض تجارب دول أخرى في إدارة تحويلات المغتربين.

2. المنهج التحليلي :لتحليل البيانات والمؤشـــرات الاقتصـــادية ذات العلاقة بتحويلات المغتربين في السودان خلال الفترة.(2019–2023)

كما تعتمد الدراســـة على التحليل الإحصـــائي للعلاقات الارتباطية بين المتغيرات، مثل العلاقة بين حجم التحويلات والناتج المحلي الإجمالي أو الاستهلاك، باستخدام بيانات البنك المركزي السوداني والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع التحويلات المالية الواردة إلى السودان من العاملين بالخارج خلال السنوات الأخيرة، سواء عبر القنوات الرسمية (المصارف، شركات الصرافة) أو غير الرسمية.

رابعاً: حدود البحث

1. **الحدود المكانية** :جمهورية السودان، مع إشارة إلى بعض الدول المستقبلة للمغتربين السودانيين.
2. **الحدود الزمانية** :تغطي الفترة من 2019إلى 2023 لما تمثله من مرحلة اقتصـــادية مضـــطربة تتأثر بالتحولات السياسية والاقتصادية.
3. **الحدود الموضوعية** :تقتصر الدراسة على **تحليل الدور الاقتصادي للتحويلات المالية للمغتربين** دون التطرق لتفاصيل الهجرة أو قضايا العمالة الخارجية الأخرى.

خامساً: مصادر البيانات

.1**المصادر الأولية**:

- بيانات رسمية من البنك المركزي السوداني (CBOS) حول التحويلات المالية.

.2**المصادر الثانوية**:

- تقارير المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الإفريقي للتنمية).
- دراسات وأوراق بحثية سابقة حول تحويلات المغتربين.
- تقارير الجهاز المركزي للإحصاء السوداني ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي وتحويلات العاملين بالخارج.

الفصل الأول: الإطار النظري

مفهوم التحويلات المالية للمغتربين

تُعرف التحويلات المالية للمغتربين بأنها الأموال التي يرسلها الأفراد العاملون في الخارج إلى أسرهم أو مجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية، سواء بشكل نقدي أو عيني .وتُعد هذه التحويلات أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للدول النامية، ومورداً ثابتاً للدخل القومي، إضافة إلى دورها في دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

تعريفات المؤسسات الدولية:

1. **البنك الدولي**:(World Bank, 2005, Remittances: Development Impact and Future Prospects)

تشمل التحويلات الشخصية التحويلات المالية وتعويضات الموظفين. وتشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية نقداً أو عينياً بين الأسر المقيمة وغير المقيمة.أي أن التحويلات الشخصية تشمل كل الأموال أو الموارد المرسلة بين الأسر في الداخل والخارج.

2. **صندوق النقد الدولي**:(IMF, 2017, Finance & Development – Back to Basics)

عندما يرسل المهاجرون جزءاً من دخلهم إلى أسرهم على شكل نقد أو سلع لدعمهم، تُعرف هذه التحويلات بتحويلات العاملين أو المهاجرين.«أي الأموال التي يرسلها المغتربون لدعم أسرهم تعرف بالتحويلات المالية.

3. **بنك التنمية الإفريقي** :(AfDB, 2013, Working Paper No. 185 – Remittances and their Macroeconomic Impact: Evidence from Africa)

تمثل تحويلات المهاجرين الدوليين التدفقات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، وتشكل مورداً حيوياً للعملة الأجنبية وأداة محتملة للتنمية الاقتصادية.

4. **الحالة السودانية**:(Sudan Remittance Diagnostic Report, UN Capital Development Fund, 2023)

التدفقات المالية التي يرسلها المغتربون السودانيون إلى أسرهم ومجتمعاتهم الأصلية في السودان، سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية.ويشير التقرير إلى أن جزءاً كبيراً من هذه التحويلات يتم خارج القنوات الرسمية، مما يقلل من قدرتها على
المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية.

طبيعة تحويلات المغتربين :

تتمثل تحويلات العمال المغتربين في التدفقات التالية:

- النقود السائلة التي يتم ارسالها من خلال القنوات الرسمية (المصارف وشركات التحويل المالي).
- النقود السائلة التي يتم ارسالها من خلال القنوات غير الرسمية أي من خلال السوق الموازي أو غير ذلك من الوسائل غير الرسمية لإرسال التحويلات.
- النقود السائلة التي يحملها المغترب بصحبته الي الدول المصدرة في الاجازات المختلفة او حين العودة النهائية.
- السلع العينية التي يتم ارسالها الي الدولة الاصل والممولة من خلال استخدام تحويلات .
- الأموال المدفوعة من جانب المغتربين نيابة عن اسرهم.

- **اهمية تحويلات المغتربين :**

تكمن أهمية تحويلات المغتربين في انها:

1/ اهم مصادر النقد الاجنبي في معظم الدول.

2/ تساهم في معالجة وتخفيف بعض المشكلات التي تواجه عملية التنمية مثل عجز ميزان المدفوعات وندرة النقد الاجنبي وضعف المدخرات المحلية.

3/ تساهم في تحسين مستوي دخل ومعيشة العاملين بالخارج انفسهم وأسرهم الممتدة.

4/ دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة والمشاريع الاستثمارية الصغيرة أو الضخمة.

5/ تقليل حدة الفقروزيادة مستويات الدخول لهذه الاسر مما يساهم ايجابياً في تلبية احتياجاتهم الغذائية والصحية والسكنية والتعليمية.

6/ رفع مستوي النمو العمراني، والتكنولوجي من خلال نقل الافكار والابتكارات من الخارج توفير التمويل اللازم لها.

أنواع التحويلات المالية للمغتربين:

1/ التحويلات الرسمية :

هي التي تتم عبر البنوك ومكاتب البريد والمؤسسات المالية ومكاتب التحويل مثل (ويستون يونيون) هذا النوع من التحويلات هو ما يعتمد عليه البنك الدولي في حساب التحويلات الرسمية لدولة ما.

1/ التحويلات الرسمية :

هي التي تتم بشكل غير رسمي ولايتم تسجيلها في الحسابات الرسمية حيث يصعب حساب الكمية المحولة عبرها لانها تتم بطرق مختلفة مثل ان يحضر المغترب معه بعض مدخراته خلال فترة الاجازة او ان يتم التحويل عبر المسافرين من الاهل والاصدقاء او عبر قنوات تحويل غير قانونية لكنها منظمة بشكل جيد وفعال ومضمون مقابل رسوم زهيدة او عبر آلية تسليم المبلغ في البلد المستورد لأغراض تجارية لأفراد من نفس الجنسية مقابل تسليم ما يعادله لمن يليه في البلد المصدر للعملة المحلية، حيث الوضع غير القانوني لبعض المهاجرين قد يشكل عائقاً امام التحويلات الرسمية الذي يتطلب اوراق ثبوتية للشخص المحول، ايضاً التحويلات غير الرسمية تفتقر لبعض عناصر الأمان. كما التحويلات غير الرسمية ترتبط بشكل عكسي بفارق سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف بالسوق الموازي وكلما كان الفارق قليلا زاد التحويل عبر القنوات الرسمية وكلما كان الاقتصاد مفتوحاً قل التحويل عبر القنوات الرسمية[1].

توجد العديد من الاسباب التي تؤدي الي اتجاه المغتربين نحو التحويل عبر طريق القنوات غير الرسمية كالبيروقراطية التي تمارسها البنوك في مسألة التحويل ايضاً التحويل عن الطريق الأفراد يكون سهل لأسرة المغترب بديلا عن الذهاب للبنك ايضا عدم توفر فروع للبنوك في كل المناطق مما يجعل هناك صعوبة في استلام التحويلات

استخدامات التحويلات:

تساهم تحويلات المغتربين بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي كما تساعد عائلاتهم في تغطية احتياجاتهم حيث اثبت الدراسات التي قام بها البنك الدولي حول توزيع تحويلات المغتربين في الدول النامية أظهرت أن معظم التحويلات تسخدم في الاحتياجات الأساسية ، مواجهة مصاريف الدراسة ، مصاريف السكن أو في مخصصات أخري تختلف من بلد الي أخر ومن منطقة الي أخرى وكذلك مثل الاستثمار واعانة بعض الاسر وكفالة الايتام ودور العلم المختلفة[2].

(1) اريج البشير علي البشير ،اثر تحويلات المغتربين علي الاقتصاد السوداني في الفترة من (2006-2015) رسالة لنيل الماجستير من جامعة النيلين كلية الدرسات العليا قسم الاقتصاد2019 غير منشورة ص10-11

(2) أبرار عباس و ولاء احمد ، رزان المرضي, وفاء عمر " أثر سعر الصرف علي تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي خلال الفترة من 2006-2015م-رسالة ماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا غير منشورة الخرطوم 2016

التحويلات والتنمية الاقتصادية

لعب تحويلات المغتربين دورًا حيويًا في التنمية من خلال تمويل الاحتياجات الأساسية، ودعم الأسر، وتحفيز الاقتصادات المحلية، وتجاوز حجم المساعدات الإنمائية الرسمية في كثير من الأحيان .كما أنها تساهم في الاستثمار في التعليم والصحة وإنشاء مشاريع صغيرة، وتدعم التنمية المستدامة بشكل عام .

المساهمات الاقتصادية الرئيسية:

- مواجهة الفقر :تقلل التحويلات من الفقر وتزيد من الفرص الاقتصادية للأسر من خلال توفير دخل ضروري لتغطية الاحتياجات الأساسية.
- الاستثمار والنمو :تمكن الأسر من الاستثمار في التعليم والصحة والإسكان، مما يؤدي إلى تعزيز رأس المال البشري وتحفيز الاقتصادات المحلية.
- التمويل والاستثمار :تُعد التحويلات مصدرًا كبيرًا للتمويل، وغالبًا ما تفوق المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتُستخدم لدعم المشاريع التنموية .

دور التحويلات المالية للمغتربين في التنمية المستدامة:

تعد التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون إلى أوطانهم رافعة للمعيشة، ودعامة للاقتصادات الوطنية، ومساهمة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.فخلال العقد الماضي، حوّل المغتربون ما يزيد على 5 تريليونات دولار أمريكي إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، متجاوزين بذلك حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، ومساوين تقريبًا لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

وقد وصلت أكثر من ثلث هذه التحويلات إلى المناطق الريفية، حيث الحاجة إليها أشدّ. وبحلول عام 2030، يُتوقع أن تبلغ قيمة التحويلات الإضافية المتدفقة إلى هذه البلدان 4.4 تريليون دولار أمريكي.والتحويلات ليست مجرد معاملات مالية، بل هي شريان حياة لملايين الأسر، ومحرك للتمكين الاقتصادي، وقوة دافعة نحو تنمية مستدامة وشاملة.

في إطار حملة الأمم المتحدة الممتدة لعقد كامل لتسليط الضوء على دور التحويلات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتمحور حملة اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية لعام 2025 حول إبراز الدور

(1)www.un.org/ar/observances/remittancs

الجوهري لهذه التحويلات في تمويل التنمية. كما تهدف إلى تحديد أولويات رئيسة من شأنها تعظيم أثر التحويلات على صمود الأسر اقتصاديا ومناخيا، وعلى التنمية المحلية المستدامة.

فالهوة التمويلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة آخذة في الاتساع، إذ تُقدَّر الحاجة إلى استثمارات إضافية بقيمة 4 تريليونات دولار أمريكي سنويا في البلدان النامية. ويُعد اليوم الدولي للتحويلات المالية العائلية من المبادرات الرئيسة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ولا سيما الهدف 20 منه، الذي ينص على ضرورة خفض تكاليف التحويلات المالية وتعزيز الشمول المالي عبرها.

وفي هذا السياق، تؤدي التحويلات بالفعل دورًا حاسمًا في تقليص هذه الهوة، بوصفها مصدر تمويل مباشر ومستقر على مستوى الأسر. وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر منها يُوجَّه لتغطية الحاجات الأساسية، إلا أن ما يقارب ربعها يُستخدم في أنشطة مدرّة للدخل وتحقيق أهداف طويلة الأمد، تشمل السكن، والادخار، والاستثمار، والتعليم، والرعاية الصحية. [1]

وتوسيع نطاق الوصول إلى التحويلات والخدمات المالية المرتبطة بها، لدى المتلقين، يُعد شرطا أساسيا لتعظيم أثرها التنموي. فبفضل تيسير الحصول على خدمات مالية ملائمة، إلى جانب الدعم غير المالي، يمكن للتحويلات أن تتحول إلى أداة تحويلية حقيقية تسهم في تنمية المجتمعات.

كما يضطلع المغتربون والشتات بدور فاعل يتجاوز التحويلات المالية، من خلال الاستثمارات المباشرة، ونقل المهارات، وتوسيع شبكات المعرفة، مما يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي في بلدانهم الأصلية. ومن الأهمية بمكان توفير أدوات وآليات استثمارية مناسبة تتيح لأبناء الشتات الاستثمار في أوطانهم، لاسيما في البلدان والمناطق التي تواجه صعوبات في تعبئة رؤوس الأموال.

وفي عام 2025، تمثل الدورة الرابعة من المؤتمر الدولي لتموي-ل التنمية فرصة فريدة لإصلاح منظومة التمويل على مختلف المستويات، وإطلاق كامل الطاقات الكامنة للتحويلات واستثمارات الشتات في خدمة التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تدعو حملة هذه المناسبة في هذا العام إلى تجديد الالتزام وتوسيعه من أجل تعظيم أثر التحويلات في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط[2].

اثر تحويلات المغتربين علي الاقتصاد الكلي

(1) المرجع السابق

(2)www.un.org/ar/observances/remittancs

تُعد تحويلات المغتربين من أهم التدفقات المالية في الدول النامية، إذ تؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية. فمن جهة، تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر زيادة الطلب الكلي وتحفيز الناتج المحلي الإجمالي [1] كما تساهم في تحسين مستويات المعيشة للأسر المتلقية من خلال تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الأساسية، وهو ما ينعكس إيجاباً على التنمية البشرية. [2]

وتعد التحويلات أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في العديد من الدول، حيث تسهم في دعم ميزان المدفوعات وتخفيف الضغوط على العملات الوطنية، وقد تفوق قيمتها عائدات قطاعات اقتصادية كالسياحة أو الصادرات كما تشجع التحويلات على الادخار والاستثمار، سواء على مستوى الأسر أو في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التكوين الرأسمالي ويزيد النشاط الاقتصادي[3].

وفي المقابل، قد تنطوي التحويلات على آثار سلبية محتملة. إذ يؤدي الاعتماد المفرط عليها إلى تعميق هشاشة الاقتصاد أمام صدمات الدول المُرسلة للتحويلات كما يمكن أن تتسبب هجرة العمالة الماهرة في حدوث فجوات في سوق العمل المحلي، بما يقلل من القدرة الإنتاجية لبعض القطاعات إضافةً إلى ذلك، قد يسهم ارتفاع الطلب الاستهلاكي الناتج عن التحويلات في خلق ضغوط تضخمية، خصوصاً في اقتصادات يكون فيها العرض محدوداً. وقد تتفاقم فجوة عدم المساواة عندما تتركز التحويلات في فئات اجتماعية محددة .بناءً على ما سبق، يتضح أن تحويلات المغتربين تؤثر في الاقتصاد الكلي بشكل مزدوج؛ فهي من جهة تدعم النمو الاقتصادي وتحسّن الرفاه الاجتماعي، ومن جهة أخرى قد تخلق تحديات مرتبطة بسوق العمل، والتضخم، والاعتماد على الخارج. ومن ثم، فإن تصميم سياسات حكومية فعّالة—مثل تشجيع استثمار جزء من التحويلات في القطاعات الإنتاجية وتطوير خدمات مالية للمغتربين—يمثل ضرورة لتعظيم الفوائد والحد من الآثار السلبية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة تلعب التحويلات المالية للمغتربين دوراً محورياً في دعم الاقتصادات الوطنية، لا سيما في الدول النامية مثل السودان، حيث تمثل مصدراً مهماً للنقد الأجنبي وتحفيز الاستهلاك والاستثمار المحلي. تُعرف هذه التحويلات بأنها الأموال التي يرسلها الأفراد العاملون في الخارج إلى أسرهم أو مجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية، سواء بشكل نقدي أو عيني[4]

---

(1)الحاروني، محمد .(2023) .دور التحويلات المالية للمغتربين في دعم الاقتصاد الكلي في الدول النامية .*مجلة البحوث الاقتصادية، 12(3)*

(2) يريز-سايز، هيكتور، وآخرون .(2019) .أثر التحويلات المالية على النشاط الاقتصادي: أهمية الروابط القطاعية .*صندوق النقد الدولي، أوراق عمل، رقم.(WP/19/XX)*

(3)النسور، محمد **.(2020).** .دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية .*مجلة الدراسات الاقتصادية*، 18(2)، 77–95.

(4)وسف، وليد محمد. (2024). "التحويلات المالية والتضخم في مصر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ."ARDL المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 4، ص 377-393.

وتُفسر هذه الظاهرة عدة نظريات اقتصادية واجتماعية:

- نظرية التكافل الأسري ترى أن التحويلات تأتي من شعور المغترب بالمسؤولية تجاه أسرته لتحسين مستوى معيشتهم.
- نظرية التبادل أو المنفعة المتبادلة تفترض أن التحويلات تتم مقابل فوائد أو خدمات متوقعة، مثل الميراث أو تعزيز مكانة المغترب اجتماعياً.
- نظرية المحفزات الاقتصادية تعتبر التحويلات وسيلة للاستثمار، سواء في المشاريع الصغيرة أو التعليم والصحة.
- نظرية الاستمرارية والارتباط بالوطن تشير إلى أن التحويلات تعكس الروابط المستمرة بين المغترب ووطنه ومجتمعه، وتُسهم في تعزيز الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

أما خصائص التحويلات المالية حسب تصنيف البنك الدولي فتتضح في النقاط التالية:

1. تعدد القنوات :تتم عبر القنوات الرسمية كالقطاع المصرفي، أو غير الرسمية كالوسطاء العائليين والاجتماعيين.
2. التدفقات المستمرة :غالباً ما تكون التحويلات منتظمة، ما يجعلها مصدراً مستقراً للنقد الأجنبي.
3. الأثر الاقتصادي والاجتماعي :تدعم الأسر المستقبلة وتحسن مستوى المعيشة، وتزيد من الاحتياطيات النقدية للعملات الأجنبية في الدولة.
4. قابلية الاستخدام المتعدد :تستخدم للتحصيل اليومي، أو الادخار، أو الاستثمار في مشاريع إنتاجية.
5. حساسية القيم مقابل القنوات :تختلف تكلفة التحويل وتأثيره حسب القنوات المستخدمة، حيث تقل الفائدة عند استخدام القنوات غير الرسمية أو عالية الرسوم.
6. الارتباط الاجتماعي والوطن :تعكس التحويلات الروابط الأسرية والاجتماعية والمشاعر الوطنية للمغترب تجاه وطنه.

وتشير الدراسات والمصادر العربية إلى أن التحويلات للمغتربين السودانيين، رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، تواجه تحديات تتمثل في ارتفاع التحويلات غير الرسمية وضعف البنية المصرفية، مما يقلل

من تأثيرها التنموي الفعلي. وبذلك، تُعد التحويلات المالية للمغتربين أداة استراتيجية لدعم الاقتصاد السوداني، شريطة تعزيز القنوات الرسمية وتوفير بيئة محفزة للاستثمار والاستخدام الأمثل لهذه الأموال[1].

تجارب الدول العربية في إدارة تحويلات المغتربين

- **مصر**:تحويلات المصريين في الخارج تُعد مصدرًا رئيسيًا للنقد الأجنبي وتدعم الناتج المحلي، وتحسن مستوى معيشة الأسر وتشمل السياسات المقترحة تشجيع المغتربين على استخدام قنوات رسمية منخفضة التكلفة وربط التحويلات بمنتجات استثمارية محلية [2].
- **تونس**:تشكل تحويلات التونسيين في الخارج نحو 7.7٪ من الناتج المحلي، وتدعم الاحتياطي النقدي. التحديات تشمل ارتفاع رسوم التحويلات، مما يحفز استخدام قنوات غير رسمية ومن الممارسات الجيدة تشجيع توجيه التحويلات نحو الاستثمار الإنتاجي وخفض الرسوم المصرفية.[3]
- **المغرب**:تحويلات المغاربة في الخارج مصدر رئيسي للعملة الصعبة، وتُستخدم لدعم الاحتياطيات البنكية وتحفيز الاستثمار المحلي، خاصة في القطاعات الإنتاجية والعقارية. ومن السياسات الموصى بها إنشاء صناديق استثمارية خاصة بالمغتربين وتشجيعهم على تمويل مشاريع إنتاجية.[4]
- **الجزائر**:تلعب تحويلات الجزائريين في الخارج دورًا مهمًا في دعم ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، بينما هناك دعوات لتوجيه جزء أكبر منها نحو الاستثمار المحلي بدل الاستهلاك [5]
- **السعودية**:تُعد المملكة مصدرًا رئيسيًا للمهاجرين العاملين بالخارج، ويقوم بعض المغتربين السعوديين بتحويل الأموال لدعم العائلات والمشاريع الصغيرة في الداخل، مع تشجيع الحكومة للاستثمار في قطاعات الإنتاج والخدمات [6]

([1])الاتحاد العربي للمصارف، 2025؛ العربي الجديد، 2025

([2])أحمد، محمد علي" **.**(2025) .تحفيز التحويلات الاستثمارية للمغتربين: دراسة تطبيقية على مصر ."*المجلة العربية للإدارة المالية*، المجلد 12، العدد 2، ص 45-62.

([3])عربية نت: "تحويلات المغتربين التونسيين تتجاوز 7 مليارات دينار في 2023Al Arabiya "

([4])نك المغرب*Monetary Policy Report* ، *الربع الرابع 2023* .يتوقع أن تظل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج عند مستويات مرتفعة (115 مليار درهم في 2024 و120 مليار درهم في 2025)Bkam .

([5])بوسالم، س. وبوزيان، م .(2025) .*الدور المضاد للدورات الاقتصادية للتحويلات في تعزيز مرونة الاقتصاد الجزائري: تحليل زمني للفترة 1970-2023* .المجلة الدولية للمنظورات الاقتصادية، 19(5)، ص 1731-1741

([6])القرالة، ب. (2023). التحويلات السعودية وفرص الاستثمار المحلي .*المراجعة الاقتصادية للشرق الأوسط*، 15(2)، ص. 55-70.

- **الإمارات**:تحويلات الإماراتيين في الخارج محدودة نسبيًا، لكنها تُستثمر عادةً في مشاريع عقارية وتجارية. الحكومة تشجع المغتربين على الاستثمار عبر صناديق استثمارية وشراكات مع القطاع الخاص.[1]
- **لبنان**:تشكل التحويلات من المغتربين دعامة أساسية للبنوك والاقتصاد، لكنها غالبًا تُودع في البنوك أو تُستخدم للاستهلاك بدلاً من استثمارها في المشاريع الإنتاجية.[2]

الفصل الثاني: تحليل بيانات التحويلات المالية في السودان (2019 - 2023)

أولاً: تطور حجم التحويلات المالية (2019 - 2020)

شهدت التحويلات المالية للمغتربين السودانيين اتجاهًا تصاعديًا نسبيًا خلال الفترة (2019–2023)، مدفوعة بزيادة أعداد السودانيين العاملين بالخارج، وتراجع قيمة الجنيه السوداني، وتوسع استخدام المنصات الرقمية للتحويلات.

جدول: نسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج المحلي السوداني بعد تحويلها للجنيه السوداني

السنة	حجم التحويلات (مليار دولار)	سعر الصرف(ج/د)	التحويلات بعد التحويل (مليون ج)	الناتج المحلي (مليون ج)	نسبة التحويلات إلى الناتج(%)
2019	101	45	4,545,000	1,950,330.2	**233%**
2020	115.5	290	33,495,000	4,727,134.7	**709%**
2021	173.7	600	104,220,000	11,417,292.2	**913%**
2022	120.9	565	68,698,500	30,768,013	**223%**
2023 (تقدير)	84.6	2600	219,960,000	26,316,144	**836%**

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي 2019–2023

ملاحظة :تقدير عام 2023 تم بافتراض انخفاض قدره 30% مقارنة بعام 2022، نظراً لتداعيات الحرب وتعطل القنوات الرسمية للتحويل.

(1)جلف نيوز (2024). اتجاهات استثمار المغتربين في الإمارات. متاح على] https://gulfnews.com/business :تم الاطلاع في 15 نوفمبر 2025.[
(2)عوده، أ. (2014). التحويلات إلى لبنان: الأثر الاقتصادي ودور الودائع غير المقيمة .*ورقة بحثية من MPRA*.

مناقشة تحليلية موسّعة

توضح البيانات أن التحويلات المالية للمغتربين أصبحت أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد السوداني خلال الفترة 2019–2023، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرّ بها السودان، والتي تسببت في تدهور قيمة العملة المحلية وتقلص الإنتاج المحلي. فعلى الرغم من أن التحويلات المالية تُعد بطبيعتها أحد مصادر الدخل الخارجي المهمة في الدول النامية، إلا أنها في حالة السودان اتخذت طابعًا استثنائيًا، حيث أصبحت تشكل نسبة تتجاوز في بعض السنوات حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد تحويلها للجنيه السوداني.

شهدت الفترة 2019–2021 زيادة واضحة في حجم التحويلات بالدولار، تزامنت مع تراجع مستمر في سعر الصرف، مما أدى إلى تضخم قيمة التحويلات عند تحويلها للجنيه. فمثلاً، بلغ حجم التحويلات في عام 2021 أكثر من 173 مليار دولار، ومع الأخذ بسعر الصرف البالغ 600 جنيه للدولار آنذاك، تجاوزت التحويلات 104 تريليونات جنيه، أي ما يعادل 913% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري. هذا الارتفاع لا يعكس زيادة حقيقية في القوة الإنتاجية للاقتصاد السوداني، بقدر ما يعكس تدهور الأداء الاقتصادي الداخلي والاعتماد الكبير على تحويلات الخارج لتمويل الاستهلاك المحلي.

أما في عام 2022، فقد شهد الاقتصاد السوداني بعض التحسن النسبي في الناتج المحلي نتيجة إجراءات تصحيحية محدودة، ومع ذلك ظل حجم التحويلات مرتفعًا، إذ بلغت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي نحو 223%. ورغم بدء تراجع التحويلات بالدولار، إلا أن ضعف الجنيه السوداني حافظ على ارتفاع الأثر النسبي لهذه التحويلات في الحسابات الاقتصادية.

وفي عام 2023، تأثر السودان بشكل مباشر بالحرب، فتوقفت الأنشطة الاقتصادية في العديد من القطاعات الإنتاجية، وتراجعت الإيرادات العامة، واختفى النظام المصرفي الرسمي من معظم الولايات، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التحويلات عبر الأنظمة غير الرسمية. وبناءً على تقديرات معقولة لانخفاض التحويلات بنسبة 30% مقارنة بعام 2022، قدّر حجم التحويلات لعام 2023 بنحو 84.6 مليار دولار. وباستخدام سعر الصرف البالغ 2600 جنيه للدولار، فإن قيمة التحويلات تتحول إلى ما يقارب 220 تريليون جنيه، أي ما يعادل نحو 836% من الناتج المحلي. تشير هذه النسبة غير العادية إلى اعتماد

كامل على التحويلات لتعويض الانهيار الاقتصادي الداخلي، وإلى أن الاقتصاد السوداني أصبح اقتصادًا "معيشياً" يعتمد على التدفقات الفردية من الخارج أكثر من اعتماده على الإنتاج المحلي.

وتعكس هذه الاتجاهات حقيقة اقتصـــادية مهمة :كلما تدهورت قيمة العملة المحلية، زاد الوزن النســـبي للتحويلات المالية في الاقتصـــاد الكلي، مما يجعل التحويلات تلعب دورًا محوريًا في تمويل الاســـتهلاك والاستيراد والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فإن هذه الاعتمادية المفرطة تحمل مخاطر على المدى الطويل، لأنها تعيق بناء قاعدة إنتاجية قوية وتزيد من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

أثر التحويلات على المؤشرات الاقتصادية (2019–2023)

تُظهر البيانات أن تحويلات المغتربين لعبت دورًا مؤثرًا في ثلاثة متغيرات كلية رئيســـية هي :الناتج المحلي الإجمالي بالأســعار الجارية، ميزان المدفوعات (المدفوعات الخارجية)، ومعدل التضــخم .وفيما يلي تفسـير العلاقة بين التحويلات وكل مؤشر:

أولاً: التفسير التحليلي لعلاقة التحويلات المالية بالمؤشرات الاقتصادية

السنة	حجم التحويلات (مليار دولار أمريكي)	معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي بالاسعار الجارية مليون جنيه	المدفوعات دولار	التضخم (%)
2019	101	−1.3	1,950,330.2	12.4	51
2020	115.5	1.6	4727134.7	−32.8	269.9
2021	173.7	1.9	11417292.2	−1154.9	318
2022	120.9	−0.84	30768013	−146.7	87.3
2023	–	−29.45	26316144	−153.7	92.7

يفترض الجدول أنّ البيانات تعكس تطوّر التحويلات المالية للمغتربين السودانيين عبر السنوات، إلى جانب مجموعة من المؤشـرات الاقتصـادية الكلية مثل التضـخم، سـعر الصـرف، عجز الميزانية، والاحتياطيات الأجنبية. ويمكن تفسير العلاقات كالتالي:

العلاقة بين التحويلات المالية والتضخم

- ارتفاع التحويلات غالباً ما يرتبط بزيادة الكتلة النقدية المتداولة، مما قد يؤدي إلى:
  - زيادة الطلب على السلع يؤدي الي ارتفاع الأسعار.
  - ارتفاع معدل التضخم في بيئة يعاني فيها الاقتصاد من ضعف في الإنتاج المحلي.

- لكن:
  - في الاقتصـاديات المسـتقرة، التحويلات لا تؤدي بالضـرورة للتضـخم، بل تدعم الاسـتهلاك والاستثمار.
- في حالة السودان:
  - ضـعف الإنتاج، اختناقات العرض، الاعتماد على الاسـتيراد فان التحويلات يمكن أن تُسـهم في تغذية التضخم غير المباشر.

العلاقة بين التحويلات وسعر الصرف

- التحويلات تمثل مصدر عملات أجنبية، لذلك:
  - ارتفاع التحويلات يفترض أن يؤدي إلى تحسن في قيمة العملة المحلية.
  - لكن في السودان، لوحظ ارتفاع كبير في التحويلات مقابل تدهور سعر الصرف.
- السبب:
  - جنوح معظم التحويلات إلى السوق الموازي بسبب ضعف القنوات الرسمية.
  - عدم قدرة النظام المصرفي على استيعاب التحويلات أو توفير سعر صرف محفّز.
  - ارتفاع الطلب على الدولار للاستيراد.

العلاقة بين التحويلات وعجز الميزانية

- التحويلات لا تدخل مباشرة كإيرادات حكومية، لكنها تؤثر عبر:
  - زيادة الرسوم الجمركية ، زيادة الاستيراد ، دعم الاستهلاك.
  - تقليل الإنفاق الاجتماعي الحكومي(دعم الأسر)
  - تعزيز الموارد العامة (إن حدث). جذب جزء من التحويلات عبر القنوات الرسمية
- لكن في السودان:
  - استمرار عجز الميزانية رغم ارتفاع التحويلات يشير إلى:
    - ضعف تعبئة الموارد الحكومية.
    - غياب سياسات للاستفادة من التحويلات في تمويل الإنتاج.
    - اعتماد الحكومة على التمويل بالعجز.

العلاقة بين التحويلات والاحتياطيات الأجنبية

- التحويلات يمكن أن ترفع الاحتياطي إذا دخلت عبر النظام المصرفي.
- في السودان:
  - معظم التحويلات تدخل عبر السوق الموازي.
  - لذلك الاحتياطي الأجنبي لم يتحسن بالقدر المتوقع.
- النتيجة:
  - فجوة بين التحويلات الفعلية والاحتياطي الرسمي.

العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي

- التحويلات عادة تُسهم في:
  - زيادة الاستهلاك والاستثمار الأسري.
  - دعم التعليم والصحة والإسكان.
- لكن:
  - في بيئة غير مستقرة وذات قطاعات إنتاجية منهارة، يتحول الجزء الأكبر من التحويلات للاستهلاك وليس الاستثمار.
  - نتيجة :أثر ضعيف على النمو الاقتصادي الحقيقي.

ثانياً: المناقشة

تعكس البيانات الواردة اتجاهاً واضحاً يتمثل في تزايد كبير في التحويلات المالية من المغتربين بين 2019 – 2023، حيث قفزت قيمتها من مستويات منخفضة إلى أرقام كبيرة في فترة قصيرة نسبيًا. ويأتي هذا الارتفاع في ظل أوضاع اقتصادية مضطربة شملت:

- تراجع سعر صرف الجنيه السوداني.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- ضعف الإنتاج المحلي.
- فجوات في الميزان التجاري.
- تزايد الاعتماد على التحويلات لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر.

وتكشـــف التحليلات أن التحويلات أصـــبحت أحد أهم مصـــادر تمويل الحياة اليومية لكثير من الأســـر، خصوصاً مع تدهور الأجور في الداخل. لكنها، رغم حجمها الكبير، لم تنجح في:

- تحسين سعر الصرف.
- خفض التضخم.
- تعزيز الاحتياطي.
- تقليص عجز الميزانية.

ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الهيكلية:

1. غياب سياسات اقتصادية تستوعب التحويلات وتوجهها نحو الاستثمار.
2. عدم ثقة المغتربين في القنوات الرسمية بسبب أسعار صرف غير مجزية.
3. تمدّد السوق الموازي الذي يستقطب أغلب التحويلات.
4. تدهور بيئة الأعمال وارتفاع المخاطر السياسية والاقتصادية.
5. عدم استقرار السياسات المصرفية.

وبشـكل عام، يمكن القول إن التحويلات لعبت دورًا حمائيًا أكثر من كونها محرّكًا للنمو الاقتصـادي، حيث ساعدت في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستهلاك دون أن تنعكس على تنمية حقيقية.

المناقشة التحليلية

تُظهر البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية للمغتربين في الســـودان خلال الفترة 2019–2023 أن هذه التحويلات أصـبحت تشـكل أحد أبرز المصـادر الخارجية الداعمة للنشـاط الاقتصـادي. وقد جاءت هذه الأهمية نتيجة تراجع القطاعات الإنتاجية، وانخفاض الصـــادرات، وضـــعف القدرة المحلية على توليد النقد الأجنبي، الأمر الذي جعل تحويلات العاملين بالخارج تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الكلي السوداني.

أثر التحويلات على الناتج المحلي الإجمالي

الاتجاه العام

- كلما ارتفعت التحويلات في ظل انخفاض قيمة الجنيه السوداني، يظهر الناتج المحلي مُضـاعفًا عند احتسابه بالعملة المحلية، مما يجعل نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي تبدو مرتفعة جدًا.

- التحويلات تعمل كـــ دخل إضافي يعزز الاستهلاك الأسري، وهو المكون الأكبر للناتج المحلي في السودان.
- تكشـــف المقارنة بين حجم التحويلات والناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الجارية أن التحويلات أصبحت تُشكل نسبة مرتفعة
- للغاية من الناتج المحلي، إذ تجاوزت أكثر من 700% في عام 2020 و900% في عام 2021. ويرتبط ذلك بانهيار قيمة العملة السودانية، حيث أدى تراجع سعر الصرف إلى تضخيم القيم الاسمية للناتج المحلي عند تحويل التحويلات المقومة بالدولار إلى الجنيه السوداني.
- ويشـير ذلك إلى أن الزيادة الظاهرية في الناتج المحلي ليســت نموًا حقيقيًا في الإنتاج، بل انعكاس لانخفاض قيمة الجنيه .كما تُظهر البيانات أن التحويلات تُسهم في رفع الاستهلاك الأسري الذي يُعد المكون الأكبر للناتج المحلي في الســودان، مما يجعل الاقتصـــاد يعتمد على الطلب الاســتهلاكي المدعوم من الخارج، وليس على توسـع في النشـاط الإنتاجي أو الاسـتثماري المحلي، وهو ما يفسـر هشاشة النمو الاسمي وغياب النمو الحقيقي.

تحليل بحسب السنة

السنة	الملاحظة التحليلية
2019	التحويلات كانت عالية، لكن قيمة الجنيه لم تكن منهارة بالكامل، لذلك انعكســت بنســبة 233% من الناتج المحلي.
2020	بسبب التعويم وتدهور الجنيه، تحولت التحويلات إلى 33مليار جنيه، مما رفع نسبتها إلى 709% من الناتج.
2021	تدهور أكبر في العملة ← ارتفاع التحويلات المقومة بالجنيه إلى 104 مليار جنيه ← نســـبة 913.%.

2022	زيادة الناتج المحلي الاسمي وانخفاض نسبي في التحويلات أدّيا إلى خفض النسبة إلى 223.%
2023	ارتفاع كبير في سعر الصرف (2600 ج) جعل التحويلات المقومة بالجنيه أكبر بكثير، فبلغت 836.%

النتيجة العامة

التحويلات تُضخم الناتج المحلي الاسمي، لكنها لا تعكس بالضرورة نموًا حقيقيًا في الإنتاج، بل نموًا ناتجًا عن انهيار العملة وزيادة الاعتماد على التحويلات للاستهلاك.

أثر التحويلات على ميزان المدفوعات (المدفوعات الخارجية)

كيف تؤثر التحويلات؟

- التحويلات تعتبر تدفقًا موجبًا للعملة الأجنبية، مما يُسهم في:
  - تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.
  - دعم الاحتياطي النقدي.
  - تقليل الحاجة إلى الاستدانة الخارجية.

تحليل بحسب السنة

السنة	اتجاه المدفوعات	تفسير العلاقة مع التحويلات
2019	المدفوعات 12.4 مليون دولار (منخفضة)	ارتفاع التحويلات خفف الطلب على النقد الأجنبي.
2020	المدفوعات −32.8 (عجز)	على الرغم من زيادة التحويلات، إلا أن صدمة كورونا وانخ فاقما العجز.
2021	المدفوعات −1154.9 (عجز كبير)	التحويلات ارتفعت، لكن فاتورة الاستيراد ارتفعت بدرجة أكبر
2022	−146.7	استقرار نسبي، والتحويلات ساعدت على سد جزء من الفجو
2023	−153.7	الوضع السياسي والحرب زادت العجز رغم ضخامة التحويلا

النتيجة العامة

التحويلات تُخفّف العجز لكنها لا تستطيع وحدها معالجة اختلال ميزان المدفوعات في ظل زيادة الاستيراد وتراجع الإنتاج والتصدير.

أثر التحويلات على ميزان المدفوعات

تمثل تحويلات المغتربين مصـــدرًا مهمًا للعملة الأجنبية، وقد كان لها دور في التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات .ففي السنوات التي شهدت ارتفاع التحويلات، انخفضت الحاجة إلى تمويل الصادرات أو الاقتراض الخارجي لتمويل فاتورة الاستيراد. ومع ذلك، تُظهر البيانات أن التحويلات رغم ضخامتها لم تنجح في سد الفجوة الناتجة عن زيادة الواردات وتراجع الصـادرات، كما حدث في عامي 2021 و2022، حيث سجلت المدفوعات الخارجية عجزًا كبيرًا وصل إلى −1154.9 مليون دولار.

ويشـير ذلك إلى أن التحويلات تعمل كآلية إنقاذ قصـيرة المدى، ولكن لا يمكن التعويل عليها كحل هيكلي لاختلال ميزان المدفوعات، ما لم تترافق مع إصلاحات اقتصادية تستهدف زيادة الإنتاج والتصدير.

أثر التحويلات على معدل التضخم

آلية التأثير

التحويلات تؤثر على التضخم عبر اتجاهين:

الاتجاه الأول (تخفيف التضخم)

عندما تتم عبر القنوات الرسمية → تزيد العرض من النقد الأجنبي → ينخفض الضغط على سعر الصرف → يخفّ التضخم المستورد.

الاتجاه الثاني (زيادة التضخم)

عندما تُستخدم في الإنفاق الأسري → زيادة الطلب على السلع والخدمات → مع محدودية العرض المحلي → يرتفع التضخم.

تحليل بحسب السنة

السنة	التضخم	العلاقة مع التحويلات
2019	51%	تأثير محدود لتحويلات مستقرة وقيمة عملة أفضل.
2020	269.9%	رغم ارتفاع التحويلات، إلا أن التعويم وغياب الإنتاج دفعا التضـــخم إلى مســـتويات قياسية.
2021	318%	زيادة التحويلات زادت القدرة الشرائية في ظل ضعف العرض → تضخم أعلى.
2022	87.3%	تحسن نسبي بسبب هدوء سعر الصرف، وتراجع الضغط الاستهلاكي.

2023	92.7%	استمرار ارتفاع الأسعار، وتأثير التحويلات محدود بسبب ضعف السوق الرسمي.

النتيجة العامة

التحويلات في السودان تميل إلى رفع مستويات التضخم لأنها تزيد الطلب أكثر مما تزيد العرض، خاصة في ظل ضعف الإنتاج المحلي.

أثر التحويلات على التضخم

تشير البيانات إلى علاقة مزدوجة بين التحويلات والتضخم:

أولًا: زيادة التضخم

تؤدي التحويلات إلى ضخ سيولة مالية في أيدي الأسر، مما يزيد الطلب على السلع والخدمات في اقتصاد يعاني من ضعف الإنتاج، وبالتالي ترتفع الأسعار. وقد كان هذا واضحًا في عامي 2020 و2021 عندما قفز التضخم إلى 269% و318% على التوالي.

ثانيًا: تخفيف التضخم عبر سعر الصرف

عندما تمر التحويلات عبر القنوات الرسمية، فإنها تعزز عرض النقد الأجنبي، مما يخفف الضغط على سعر الصرف ويحد من ارتفاع أسعار السلع المستوردة. إلا أن معظم التحويلات في السودان تمر عبر السوق الموازي، ما يجعل أثرها الإيجابي محدودًا.

النتيجة:يظل الأثر النهائي للتحويلات على التضخم سلبيًا في السودان، إذ تغلب زيادة الطلب على أثر استقرار سعر الصرف بسبب ضعف الإنتاج المحلي.

الخلاصة الشاملة لأثر التحويلات على المؤشرات الاقتصادية

1. الناتج المحلي
   - تضخمت قيمته الاسمية بسبب تحويلات بالدولار إلى جنيه منهار.
   - الاعتماد على التحويلات يعكس ضعف الاقتصاد الحقيقي.
2. ميزان المدفوعات
   - التحويلات تساعد في تخفيف العجز لكنها غير كافية لتعويض تراجع الصادرات.

3. التضخم
   - غالبًا ما تُسهم في رفع التضخم بسبب زيادة الاستهلاك مقارنة بالإنتاج.

النتائج

1. ارتفاع كبير في حجم التحويلات المالية للمغتربين بين 2019–2021، ثم انخفاض نسبي في 2022 و2023، مع بقاء قيمتها مؤثرة للغاية في الميزان الاقتصادي.
2. تدهور مستمر في سعر صرف الجنيه السوداني أدى إلى تضخيم القيمة المحلية للتحويلات وجعلها تتجاوز في بعض السنوات حجم الناتج المحلي الإجمالي.
3. اعتماد الاقتصاد السوداني بصورة متزايدة على التحويلات كمصدر رئيسي لتمويل الاستهلاك الأسري والقطاعات الخدمية.
4. ضعف القنوات الرسمية للتحويل، خصوصًا بعد اندلاع الحرب في 2023، ما أدى إلى انتقال الجزء الأكبر من التدفقات المالية عبر السوق الموازي.
5. عدم ارتباط نمو التحويلات بتحسن الناتج المحلي، مما يشير إلى اختلال هيكلي في الاقتصاد السوداني.
6. عدم استقرار الاقتصاد الكلي وانكماش القدرة الإنتاجية زادا من اعتماد الأسر على تحويلات المغتربين لتغطية الاحتياجات اليومية.
7. تظهر التحويلات كـ"بديل مؤقت" لضعف الاقتصاد، وليست محركًا للنمو الحقيقي أو الإنتاج.

أبرز النتائج المستخلصة:

1. ارتفاع التحويلات بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، لكن دون أن تنعكس إيجاباً على المؤشرات الكلية.
2. عدم استقرار سعر الصرف رغم زيادة التحويلات، بسبب تسرب معظمها للسوق الموازي.
3. استمرار التضخم، مما يشير إلى أنّ التحويلات استخدمت في الاستهلاك وليس الإنتاج.
4. ضعف أثر التحويلات على الاحتياطي الأجنبي نتيجة غياب الحوافز الرسمية.
5. غياب سياسات حكومية واضحة لتوظيف التحويلات في مشروعات إنتاجية.
6. التحويلات أصبحت بديلًا عن الأجور المحلية وليس وسيلة لتحسين الاقتصاد الكلي.

ب) النتائج

استنادًا إلى التحليل السابق، يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

1. التحويلات تمثل أحد أكبر التدفقات المالية للســـودان، وتتفوق على عائدات الصـــادرات في بعض السنوات.
2. الارتفاع الكبير في نسب التحويلات للناتج المحلي ناتج بشكل رئيسي عن انهيار الجنيه وليس عن نمو حقيقي في الاقتصاد.
3. للتحويلات دورٌ مؤقت في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، لكنها غير قادرة على معالجة الاختلالات الهيكلية.
4. التحويلات تُسهم في رفع التضخم نتيجة زيادة الطلب، خاصة في اقتصاد ضعيف الإنتاجية.
5. معظم التحويلات تمر عبر السوق الموازي مما يقلل من استفادة الدولة منها.
6. عام 2023 شهد ارتفاعًا قياسيًا في التحويلات المقدّرة بالجنيه بسبب تدهور سعر الصرف، رغم انخفاضها الحقيقي بالدولار.
7. الاقتصاد السوداني أصبح عالي الاعتماد على التحويلات، مما يشير إلى ضعف داخلي هيكلي في النشاط الإنتاجي.

أ): التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تعظيم الاستفادة من التحويلات

- إنشاء مصرف مختص بالمغتربين يتيح تحويل الأموال بأسعار رسمية جاذبة.
- تقديم حوافز للمغتربين تشمل تسهيلات استثمارية وإعفاءات جمركية.

2. تقليل الاعتماد على السوق الموازي

- توحيد سعر الصرف أو تقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي.
- تعزيز الرقابة على شركات الصرافة وتشجيع التحويل عبر النظام المصرفي.

3. توجيه التحويلات للاستثمار

- إنشاء محافظ استثمارية للمغتربين في:
  - الطاقة الشمسية
  - الزراعة
  - الصناعة التحويلية
- تخفيض الضرائب على المشاريع الممولة من التحويلات.

4. تحسين بيئة الأعمال

- إصلاح التشريعات المرتبطة بالاستثمار.
- تسهيل إجراءات التسجيل، التراخيص، وحماية المستثمرين.

5. تعزيز الإنتاج والصادرات

- توجيه التحويلات إلى مشاريع إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل.
- توفير مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة لزيادة قدرة البلاد التصديرية.

6. معالجة التضخم

- تشجيع زيادة المعروض من السلع لمقابلة الطلب المتزايد.
- تحسين إدارة السيولة في الاقتصاد.

7. تعزيز القنوات الرسمية للتحويلات

- تطوير نظام مصرفي مستقر وجاذب.
- تقديم حوافز للمغتربين (سعر صرف تفضيلي – إعفاءات – حسابات بالدولار).

8.إنشاء منصة وطنية موحّدة لتحويلات المغتربين

- تسهّل التحويل الآمن والسريع عبر البنوك.
- تقلل الاعتماد على السوق الموازي.

9.توجيه التحويلات لقطاعات إنتاجية

- إنشاء صناديق استثمار للمغتربين.
- دعم مشاريع زراعية وصناعية صغيرة ومتوسطة.

10.إصلاح السياسات المالية والنقدية

- السيطرة على التضخم عبر إصلاحات نقدية حقيقية.
- تقليص اعتماد الحكومة على التمويل بالعجز.

11.إعادة بناء الثقة في القطاع المالي

- تحسين الحوكمة والإفصاح
- تفعيل التحويلات الإلكترونية
- الحد من قيود السحب والتحويل

12.بناء شراكات مع الجاليات السودانية بالخارج

- الاستفادة من الخبرات وليس الأموال فقط
- دعم مبادرات التنمية في الولايات

13.ضرورة استقرار سعر الصرف

- لأنه المتغير الأكثر تأثيرًا على قيمة التحويلات وعلى الاقتصاد ككل.

14.توصيات على مستوى الحكومة:

1. توحيد سعر الصرف أو تقليل الفجوة بين الرسمي والموازي.
2. إنشاء حوافز جاذبة للمغتربين مثل:
   - ودائع بالدولار بعائد مجزٍ.
   - شهادات استثمار مخصصة للمغتربين.
3. تحسين القنوات الرسمية للتحويلات عبر البنوك وشركات الدفع الإلكتروني.
4. إصلاح بيئة الأعمال لجذب استثمارات المغتربين في مشروعات إنتاجية.
5. إنشاء مصرف خاص بالمغتربين بخدمات وامتيازات خاصة.
6. استخدام جزء من التحويلات في تمويل مشروعات قومية(زراعة، طاقة شمسية، تصنيع غذائي).

15.توصيات على مستوى المغتربين:

1. توجيه جزء من التحويلات إلى مشروعات استثمارية صغيرة بدل الاعتماد على الاستهلاك.
2. تكوين صناديق استثمار للمغتربين لإدارة أموالهم بطرق احترافية.
3. تعزيز التواصل مع المؤسسات الرسمية للمطالبة بتطوير القنوات والمحفزات.

الخاتمة

تُظهر نتائج الدراسة أن التحويلات المالية للمغتربين تمثل عنصرًا حاسمًا في الاقتصاد السوداني، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الممتدة وعدم الاستقرار السياسي. وبينما استطاعت هذه التحويلات أن توفر شبكة أمان اجتماعي للأسر السودانية، فإن اعتماد الاقتصاد عليها بشكل مفرط يعكس حالة من الضعف الهيكلي وتراجع القدرات الإنتاجية. وقد أوضحت السنوات الأخيرة أن تدهور الجنيه السوداني وغياب الاستقرار الاقتصادي يرفعان من الأهمية النسبية للتحويلات دون أن يصاحبهما تحسن في مؤشرات التنمية أو الإنتاج.

ومن ثم، فإن التحويلات المالية ليست بديلاً عن التنمية الاقتصادية، وإنما يمكن أن تكون رافعة للنمو إذا ما تم توظيفها في مشاريع إنتاجية وتعزيز القنوات الرسمية. ويتطلب ذلك رؤية اقتصادية شاملة تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار، استعادة الثقة في القطاع المالي، وتحقيق الاستقرار السياسي والنقدي. ومن دون إصلاحات جذرية، سيظل الاقتصاد السوداني معتمدًا على تحويلات الخارج بوصفها مصدرًا مؤقتًا للاستهلاك، لا محركًا للنمو المستدام.

خلصت الدراسة إلى أن تحويلات المغتربين تشكل عنصرًا محوريًا في الاقتصاد السوداني، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها البلد خلال الفترة 2019–2023. ورغم أن هذه التحويلات وفرت دعمًا مهمًا للاستهلاك الأسري وساعدت جزئيًا في التخفيف من عجز ميزان المدفوعات، إلا أن أثرها الإيجابي يبقى محدودًا بسبب الاعتماد الكبير على السوق الموازي، وضعف الإنتاج المحلي، وتدهور سعر الصرف. وقد أدى ذلك إلى تضخيم القيم الاسمية للناتج المحلي دون نمو حقيقي، وإلى زيادة مستويات التضخم.

وتؤكد نتائج الدراسة ضرورة تبني سياسات اقتصادية تستهدف تعظيم الاستفادة من التحويلات، من خلال دمجها في القنوات الرسمية وتوجيه جزء منها للاستثمار، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال وتقوية القطاعات الإنتاجية. ومن شأن ذلك أن يُحوّل التحويلات من مجرد دعم استهلاكي إلى محرك للنمو الاقتصادي الحقيقي، بما يعزز استقرار الاقتصاد السوداني على المدى الطويل.

تؤكد النتائج أن التحويلات المالية للمغتربين تمثل ركيزة أساسية لدعم الأسر السودانية في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، لكنها لم تتحول إلى أداة فعالة لدعم الاقتصاد الكلي بسبب غياب السياسات الاقتصادية

المتكاملة، وضـــعف الثقة في النظام المصـــرفي، وســـيطرة الســـوق الموازي. وبالتالي، فإن الأثر الإيجابي للتحويلات ظل محصـــوراً على المســـتوى الاجتماعي–الأســـري، دون أن ينعكس على النمو أو الاســـتقرار الاقتصادي.

ويتطلب تحسين هذا الوضع إعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية، وتطوير أدوات استثمارية جاذبة لتحويل التحويلات من أموال استهلاكية إلى موارد تنموية مستدامة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبرار عباس، ولاء أحمد، رزان المرضي، وفاء عمر .(2016) *أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي خلال الفترة من 2006–2015م* .رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم. غير منشورة.
- أحمد، محمد علي. (2025). "تحفيز التحويلات الاستثمارية للمغتربين: دراسة تطبيقية على مصر .*المجلة العربية للإدارة المالية*.(2)12 ,
- الحاروني، محمد. (2023). "دور التحويلات المالية للمغتربين في دعم الاقتصاد الكلي في الدول النامية .*مجلة البحوث الاقتصادية*. ,
- البشير، أريج علي البشير .(2019) *أثر تحويلات المغتربين على الاقتصاد السوداني في الفترة من 2006–2015* .رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد. غير منشورة.
- بوسالم، س. وبوزيان، م. (2025). "الدور المضاد للدورات الاقتصادية للتحويلات في تعزيز مرونة الاقتصاد الجزائري: تحليل زمني للفترة 1970–2023 .*المجلة الدولية للمنظورات الاقتصادية* , .19(5).
- القرالة، ب. (2023). "التحويلات السعودية وفرص الاستثمار المحلي .*المراجعة الاقتصادية للشرق الأوسط*.(2)15 ,

- يوسف، وليد محمد. (2024). "التحويلات المالية والتضخم في مصر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL". *المجلة العربية للإدارة*، 44(4)، .
- عودة، أ. (2014). *التحويلات إلى لبنان: الأثر الاقتصادي ودور الودائع غير المقيمة*. ورقة بحثية من MPRA.
- العربية نت. (2023). "تحويلات المغتربين التونسيين تتجاوز 7 مليارات دينار في 2023". *Al Arabiya*.

ثانياً: المراجع الأجنبية/الإنجليزية

- Bank Al Maghrib. (2023). *Monetary Policy Report, Q4 2023*. Morocco: Bank Al Maghrib.
- Gulf News. (2024). "Expatriate investment trends in UAE". Available at: https://gulfnews.com/business [Accessed 15 Nov 2025].
- Yeyriz-Saiz, H., et al. (2019). *The impact of remittances on economic activity: The importance of sectoral linkages*. IMF Working Paper, WP/19/XX.
- United Nations. (n.d.). *Remittances*. Available at: www.un.org/ar/observances/remittancs [Accessed 2025].